

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية



2023 حزيران 26

نظرة على استراتيجية أوروبا الأمنية
الاقتصادية الجديدة الطموحة
اتلانتك كاونسل



بغداد - عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية



hcrsiraq@yahoo.cpm



Www.hcrsiraq.net



+9647810234002

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

نظرة على استراتيجية أوروبا الأمنية الاقتصادية الجديدة الطموحة اتلانتك كاونسل

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

26 حزيران 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أصدرت المفوضية الأوروبية هذا الأسبوع ملف استراتيجي الأمن الاقتصادي الأوروبي، وهي خطة طموحة للتدخل في الاقتصاد الأوروبي لتقليل المخاطر الأمنية عبر سلاسل التوريد والبنية التحتية الحيوية والتكنولوجيا الرقمية. وشددت نائبة الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية، مارجريت فيستاجر، على أن الاستراتيجية سوف "تزيل المخاطر" عن الاتحاد الأوروبي من التهديدات، ولن "تفصل" اقتصاده. لكن من من؟ ففي الوقت الذي تنهز فيه الاستراتيجية من الإجابة المباشرة، فإن الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي في مجال السلع هو، الصين، الذي يمثل مصدر قلق كبير.

وأدناه بعض الرؤى الواردة من خبراء المجلس الأطلسي حول ما تتضمنه الإستراتيجية وما تكشفه عن مستقبل أوروبا الاقتصادي والجيوسياسي.

أوروبا تلقي نظرة فاحصة على نفسها

تمثل استراتيجية الأمن الاقتصادي الأوروبي تطورًا مرحبًا به ليس فقط من حيث محتوياتها ولكن أيضًا في كيفية تفكير المفوضية الأوروبية في الأمن الاقتصادي - وفي نفسها.

وفي إطار "التعزيز والحماية والشراكة"، تسلط الإستراتيجية الضوء على نهج المفوضية للتخلص من المخاطر، من خلال ما يعرف اليوم بعبارة الجغرافيا السياسية، التي تقترح تقييمات جديدة لمواطن الضعف، وقواعد معززة في مجالات رئيسية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وضوابط التصدير، وقواعد جديدة بشأن الاستثمار الخارجي. كما أنه يعيد تدوير المقترحات الموجودة قانون المواد الخام الحرجة وقانون صناعة صافي الصفر، وقانون المرونة السيبرانية، على سبيل المثال. وفي حد ذاتها، هذه ليست رائدة. لكن سيكون من الخطأ التوقف عند هذا الحد. حيث تعتبر الإستراتيجية، مجتمعة، وثيقة مرحب بها تحدد كيف ترى اللجنة أن سياساتها تصبح أكبر من مجموع أجزائها.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

فعلى الرغم من محتويات الاستراتيجية ، هناك ثلاث ملاحظات حول كيفية رؤية أوروبا لمستقبلها الاقتصادي. أولاً ، يبدأ بمعرفة الذات. اذ تبدأ الاستراتيجية باعتراف صريح بأن أوروبا "لم تكن مستعدة بشكل كافٍ" للعديد من التحديات التي يمثلها جائحة COVID-19 ، والحرب الروسية في أوكرانيا ، والتحديات من غير مسمى. وثانياً ، تقر الإستراتيجية بأن السوق الأوروبية ولوائحها وتماسكها هي في حد ذاتها قوة أوروبية يمكنها "إبقاء سلاسل التوريد العالمية مفتوحة وتشكيل المعايير". وثالثاً ، هناك إشارة مباشرة إلى أن المخاطر الاقتصادية التي تم تحديدها يمكن أن تهدد الأمن القومي لأوروبا هي إضافة صغيرة ولكنها ملحوظة. وإنه يظهر اعترافاً بالتقارب الجيوسياسي والاقتصادي.

ومع ذلك ، تُظهر الاستراتيجية أيضاً كلاً من إمكانيات اللجنة وحدودها. أولاً ، بقدر ما يفكر Berlaymont من الناحية الجيوسياسية ، لا تزال اللجنة تعتمد على العواصم في جميع أنحاء القارة للموافقة على القواعد الجديدة وتنفيذها. وفي جميع أنحاء الاستراتيجية ، هناك تذكيرات مهذبة للدول الأعضاء لتنفيذ أو إنفاذ القواعد الحالية أو المستقبلية. وثانياً ، وربما الأهم من ذلك ، أنه من الواضح أن اللجنة تتقدم بشكل متزايد على الدول الأعضاء في قضايا الأمن والدفاع والآن الاقتصاد. وسيكون لدى العديد من الدول الأعضاء تحفظات ، إن لم تكن اعتراضات على بعض الاستنتاجات والمقترحات في الاستراتيجية. ولا يوجد إجماع مشترك بين الدول الأعضاء حول كيفية الدفاع عن نفسها بشكل مناسب ضد الصين.

ومن المهم أن نتذكر أنه نظراً لأنه سيتم الآن تحليل جمل الإستراتيجية وأقترانها وعلامات الترقيم ومناقشتها في جميع أنحاء القارة والبرلمان الأوروبي ، فإن الإستراتيجية ليست خارطة طريق من شأنها أن تحل جميع مشاكل أوروبا بل هي طلقة افتتاحية.

- يورن فليك - المدير الأول لمركز أوروبا في المجلس الأطلسي.

- جيمس باتشيك - مدير مساعد في مركز أوروبا التابع للمجلس الأطلسي.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

يعمل الاتحاد الأوروبي على تقليل نقاط الضعف بالنسبة للطاقة المتجددة تشكل استراتيجية الأمن الاقتصادي الأوروبي المعلنة حديثاً تحولاً يتجاوز الأولويات الأمنية السابقة للاتحاد الأوروبي "الاستقلالية الاستراتيجية". فمن المحتمل أن يولد احتكاكاً مع كل من الصين والولايات المتحدة على المدى القريب فيما يتعلق بموارد الطاقة المتجددة الرئيسية.

وحتى هذا العام ، كان التركيز الأساسي للاتحاد الأوروبي هو ضمان أن تظل قدرته على متابعة مصالحه الإستراتيجية غير مقيدة. لقد سعت إلى ضمان ألا تؤثر الصراعات والتوترات السياسية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى (مثل الصين وروسيا) سلباً على مصالحها الخاصة.

والآن ، يسعى الاتحاد الأوروبي بنشاط لتقليل "المخاطر الناشئة عن الروابط الاقتصادية التي اعتبرناها في العقود الماضية حميدة". وتشمل هذه الروابط السابقة روسيا (الغاز الطبيعي) والصين (مكونات السيارات وغيرها من الصادرات الصناعية المصنعة) والولايات المتحدة (علاقة تجارية متعددة الأبعاد ومتكاملة للغاية تتضمن اعتماداً عميقاً على عمالقة تكنولوجيا البيع بالتجزئة التي تهيمن على القرن الحادي والعشرين). وفي أعقاب الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا في عام 2022 ، استبدل الاتحاد الأوروبي فعلياً روسيا بالولايات المتحدة بصفتها المورد الخارجي الرئيسي لموارد الطاقة ، حتى في الوقت الذي قطعت فيه خطوات كبيرة نحو تقديم مزيج من الطاقة ، ولأول مرة ، ولدت أكثر من مصادر متجددة (على وجه التحديد ، طاقة الرياح والطاقة الشمسية) من الغاز.

ولا ترى استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة "للتخلص من المخاطر" أن أيّاً من هذه الروابط الاقتصادية حميدة. وينظر إلى العلاقات الاقتصادية المركزة كمصدر للمخاطر التي يجب إدارتها من خلال استراتيجية التنوع التي تضع التوافق مع المعايير الرئيسية (مثل الديمقراطية وإزالة الكربون والالتزام بالاقتصادات المفتوحة) كأساس للمشاركة المستقبلية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وإن التحول الناجح لأوروبا في العام الماضي نحو الطاقة المتجددة يعني زيادة حادة في طلب أوروبا على مجموعة من مدخلات الطاقة التي تسيطر عليها الصين في الوقت الحاضر. فالصين لا تهيمن فقط على جميع خطوات إنتاج "الألواح الشمسية"، بل انها المنتج المهيمن أو شبه الاحتكاري"من المعادن الأكثر أهمية اللازمة لإنتاج التكنولوجيا الحديثة ومكونات الطاقة المتجددة مثل أجزاء توربينات الرياح. وان طلب أوروبا على الهيدروجين والليثيوم من المتوقع أن ترتفع بشكل كبير في العقد المقبل ، مما يزيد من أهمية مفاوضات المستقبل لبرام اتفاقية المعادن الحرجة مع الولايات المتحدة. ويعمل الاتحاد الأوروبي الآن على تقليل نقاط الضعف هذه من خلال تعبئة موارد مالية كبيرة لتعزيز تطورات مصادر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم أفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، حتى وهي تستعد لتطبيقها ضريبة الكربون في وقت لاحق من هذا العام.

ويحمل تحول السياسة الأوروبية إلى "إزالة المخاطر" وعدًا بأولويات السياسة عبر الأطلسي المنسقة التي تكمل فيها مبادرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بعضها البعض لتوفير موازنة فعالة للضغط الاقتصادي الصيني عالميًا عبر الجنوب العالمي الغني بالموارد. كما أنه ينطوي على خطر أن يؤدي عدم التوافق مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد والسياسة الرقمية إلى حدوث احتكاكات يمكن أن تستغلها البلدان الأخرى. ويتطلب التنفيذ الناجح لهذه السياسة أكثر من دبلوماسية دفتر الشيكات. وسيتطلب الأمر من واشنطن وبروكسل التركيز على الصورة الاستراتيجية الأكبر لتجنب المشكلات الفنية الفردية من عرقلة علاقتهما الاستراتيجية.

باربرا سي. ماثيوز - زميلة أقدم غير مقيمة في اتلانتك كاونسل ، كانت أول ملحقة بوزارة الخزانة الأمريكية لدى الاتحاد الأوروبي بدرجة دبلوماسية مصدق عليها من مجلس الشيوخ وهي وزيرة - مستشارة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

على الرغم من عدم ذكرها ، فإن الصين هي المحور المركزي للاستراتيجية لم يذكر "الاتصال" المكون من سبعة عشر صفحة بشأن استراتيجية الأمن الاقتصادي الأوروبي الصين الا مرة واحدة. وأنه يشير بالفعل إلى روسيا ، ولكن فقط في مقدمة المشهد. وبالنسبة لبقية الموضوع ، تنبع المخاطر الاقتصادية فقط من الظواهر ، وليس الدول. فالبلدان الثلاثة هي محور القسم الذي يتبع هذه المخاطر ، لكن هذا يضعها في ضوء إيجابي حصري: لمواجهة التحديات التي تواجه أمنها الاقتصادي ، تحتاج أوروبا إلى أوسع شراكات ممكنة.

فهل يمكن أن يكون هناك أي هدف لاستراتيجية لا تجرؤ على ذكر الدول التي تسبب المخاطر التي من المفترض أن تتصدى لها؟ الجواب لا يزال نعم.

وان المناقشات القوية التي جرت بين فريق رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين والمجلس الأوروبي - التي تمثل وجهات نظر جميع الدول الأعضاء السبعة والعشرين - جيدة. وإن كتلة حرجة من العواصم الوطنية ، على الرغم من قلقها بشأن عواقب الممارسات الاقتصادية الصينية ، حريصة على تجنب الوقوع في سلسلة من السياسات والشراكات التي تؤدي إلى تحالف مناهض للصين. وهذا يشمل الأعضاء الذين لطالما طالبوا الاتحاد الأوروبي باتباع نهج عملي أكثر في فن الحكم الاقتصادي ، مثل فرنسا.

ومع ذلك ، حتى في ظل هذه القيود ، فإن الاستراتيجية تصحح الكثير من الأشياء. وإلى جانب الدعوات التقليدية للتعاون ، فإنه يدفع إلى حوار أكثر تنظيماً مع القطاع الخاص - وهو الشيء الذي كان ينقصه استراتيجية الأمن الاقتصادي حتى الآن. ويجب أن نتذكر أيضاً أن فون دير لاين قد أوضحت وجهات نظرها بشأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين منذ وقت ليس ببعيد. لذا حتى إذا لم يتم ذكر الصين ، فيمكننا أن نكون على يقين تام من أنها تظل المحور المركزي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي الوليدة.

تشارلز ليتشفيلد - نائب المدير وكبير زملاء سي بويدن جراي في مركز جيو ايكونموك التابع لاتلانتك كاونسل



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الطريق إلى آلية الاتحاد الأوروبي للاستثمار الخارجي سيكون وعراً

توضح هذه الإستراتيجية أن اللجنة ستخوض ضوابط الاستثمار الخارجي ، والتي من المحتمل أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بالتقنيات الناشئة الثلاثة الأكثر استعداداً لتحويل قدرات صنع الحرب - أشباه الموصلات المتقدمة ، والحوسبة الكمومية ، والذكاء الاصطناعي. ويعكس هذا الموقف تطوراً سريعاً في تفكير اللجنة. وفي العام الماضي فقط ، كانت الولايات المتحدة أقل حماساً تجاه الضوابط الخارجية عندما أعلنت لأول مرة عن نيتها تطوير أداة لتنظيم مثل هذه الاستثمارات. ثم وافقت فقط على "دراسة القضية." وعلى الرغم من التزام المفوضية باقتراح مبادرة خارجية بحلول نهاية عام 2023 ، فمن المرجح أن يكون النقاش بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومجتمع الأعمال شرساً.

وعلى المدى القريب ، فإن إدراج الاستثمار الخارجي في الاستراتيجية له تأثيران مهمان. أولاً ، يزيد بشكل كبير من احتمال أن تمضي الولايات المتحدة قدماً بأليتها الخاصة - من خلال أمر تنفيذي - في الشهرين المقبلين. ويمكن لإدارة بايدن الآن الإشارة إلى الوثيقة كدليل على توافق متزايد بين الشركاء والحلفاء لوضع قيود ضيقة على الاستثمارات الخارجية في التقنيات الاستراتيجية الرئيسية. والأمر الثاني ، وتمشيا مع بيان صحفي لمجموعة السبعة (G7) الأخير فيما يتعلق بالمرونة الاقتصادية ، فإنه يضع إطاراً لمسألة التنظيم الخارجي بشكل مباشر حول أمن التكنولوجيا وتسرب التكنولوجيا بدلاً من التركيز على أهداف سياسة أوسع مثل تنويع سلسلة التوريد.

وتحدد استراتيجية الأمن الاقتصادي أمن التكنولوجيا كعنصر من عناصر "الأمن الاقتصادي" ، لكن انتشار التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج كان يُنظر إليه تقليدياً على أنه مسألة تتعلق بالأمن القومي - وهو مجال تتمتع فيه الدول الأعضاء ، وليس اللجنة ، بالاختصاص. وعلاوة على ذلك ، سعى الاتحاد الأوروبي تقليدياً - من خلال سياسات الرقابة على الصادرات والفرز الداخلي - إلى تطوير أدوات لا تميز بين الدول الأجنبية. فإذا حافظ الاتحاد الأوروبي على مبدأ السياسة هذا ، فمن المحتمل أن تبدو آليته الخارجية مختلفة تماماً عن خطة الولايات المتحدة للتركيز فقط على الاستثمارات في الكيانات العاملة أو المملوكة من قبل "البلدان المعنية" مثل الصين.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

سارة باورل دانزمان - زميلة أقدم غير مقيمة في مبادرة الجرف الاقتصادية لمركز جيو ايكونموك وأستاذة مشاركة للدراسات الدولية في كلية هاملتون لوغار للدراسات العالمية والدولية ، بجامعة إنديانا بلومنجتون.

تسعى الإستراتيجية إلى أن تكون قابلة للتكيف ولكنها شاملة أيضًا يمكن قراءة العنصر الأكثر أهمية في الوثيقة بين السطور: فالأمر لا يتعلق كثيرًا بما ستفعله المفوضية بشأن الأمن الاقتصادي ولكن كيف. ويبدو أن هناك ثلاثة مبادئ رئيسية توجه استراتيجية الأمن الاقتصادي للمفوضية.

المبدأ الأول هو القدرة على التكيف الاستراتيجي. حيث تعلن اللجنة أنها ستعمل باستمرار نحو رؤية للأمن الاقتصادي من شأنها أن تساعد في ربط أدوات السياسة المختلفة معًا. ونظرًا لأن الظروف الجيوسياسية تتغير بطرق معقدة وغير متوقعة ، فقد امتنعت اللجنة بحكمة عن وضع نهج سياسة الأمن الاقتصادي في الحجر. ويبدو أن القدرة على التكيف والمرونة متأصلة في تفكير اللجنة بشأن هذه المسألة.

والمبدأ الثاني هو الشمولية. ففي الاستراتيجية ، تعبر اللجنة بوضوح عن طموحها لاختراق صوامع السياسة المختلفة. وفي حين أنه يلخص أدوات السياسة المختلفة ، يتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز أمنه الاقتصادي - بدءًا من فحص الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأمن السيبراني - فإن السؤال الأساسي هو كيف سينسق استخدام مجموعة أدوات فن الحكم الاقتصادي الخاصة به لتحقيق أقصى نتيجة.

والمبدأ الثالث هو التعاون. فكما تظهر اللجنة بعض التواضع في الإشارة إلى كل العمل الذي ينتظرنا في مجال الأمن الاقتصادي. ومن الواضح أنها بحاجة إلى دعم الدول الأعضاء فيها ، ليس فقط من حيث تنفيذ السياسة ، ولكن أيضًا في المساعدة على فهم التحدي بشكل كامل. وكذلك ، سيعمل الاتحاد الأوروبي على مواءمة دبلوماسيته وسياسته الأمنية الاقتصادية بشكل أكبر ، وبالتالي يستهدف البلدان التي يمكن للاتحاد الأوروبي العمل معها لتحقيق قدر أكبر من الأمن الاقتصادي. وأخيرًا ، فيما يتعلق بالمزيد من التصور لمفهوم نهجها الاستراتيجي للأمن الاقتصادي ، يبدو أن اللجنة تتواصل أيضًا مع القطاع الخاص الأوسع.

إمار هيليندورن ، زميل أقدم غير مقيم في مركز جيو ايكونموك التابع لاتلانتك كاونسل .



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



hcrsiraq



hcrsiraq



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

